



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

لاجئو المناخ بين المسؤولية الدولية والمخاطر البيئية بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

عبد الرحمن عاطف أبوزيد



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

لاجئو المناخ بين المسؤولية الدولية والمخاطر البيئية بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

عبد الرحمن عاطف أبوزيد *

ملخص:

أصبحت قضايا النزوح الناجم عن تغير المناخ متزايدة في السنوات الأخيرة، وما يزال التعرف على المتضررين وحمايتهم غير كاف، حيث ازدادت معدلات التصحر، والجفاف، والأعاصير، والفيضانات، وغيرها من التغيرات المناخية العنيفة باطراد كمقدمات للتغير المناخي، التي يحدث جزء منها بنحو طبيعي كميزان للبيئة، ومعظمه يحدث بسبب الإحتباس الحراري والتلوث البيئي، وهي مشكلة تمس جميع دول العالم، ولكن الدول النامية هي الأكثر تأثراً بالأزمات المناخية وذلك لهشاشة الأنظمة الاقتصادية والسياسية بها. وكانت الأمم المتحدة قد حددت النشاط المناخي كأحد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ووقعت عدة دول على اتفاقية باريس لاتخاذ إجراءات لوقف زيادة معدل درجة الحرارة عالمياً، ولكن لم تتخذ بعد إجراءات حاسمة على الرغم من طرح بعض الاقتراحات المتعلقة بسياسات تنظيم الانبعاثات أو بالهندسة المناخية؛ لأن الإجراءات ستكون مكلفة هي الأخرى؛ وفي السطور التالية سنستعرض تداعيات تفاقم مشكلة لاجئي المناخ في الشرق الأوسط وأفريقيا، ثم واقع الالتزام الدولي تجاه تلك القضية المحورية، وبعدها سنتطرق إلى التحديات التي تواجه مشكلة لاجئي المناخ، وأخيراً سنوضح التوصيات الواقعية المتاحة لمواجهة مشكلة التغير المناخي ولاجئي المناخ.

الكلمات المفتاحية: لاجئو المناخ، التغير المناخي، المسؤولية الدولية، الكوارث الطبيعية، الدول النامية في أفريقيا والشرق الأوسط.

* باحث مهتم بالشأن السياسي - مصر.

أولاً: تداعيات تفاقم مشكلة لاجئي المناخ في الشرق الأوسط وأفريقيا:

أوضحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تسجيل أكثر من 6.7 مليون حالة نزوح داخلي جديدة بين كانون الثاني وحزيران 2019، وقد نُجّمت هذه الحالات عن كوارث حدثت جراء ظواهر جوية هيدرولوجية، مثل إعصار إيداي في جنوب شرق أفريقيا، وإعصار فاني في جنوبي آسيا، وإعصار هاريكين دوريان في منطقة البحر الكاريبي، والفيضانات في إيران والفلبين وإثيوبيا، ووصل هذا العدد إلى ما يقرب من 22 مليوناً في 2019، بعد أن كان 17.2 مليون في عام 2018. وتدهورت حالة الأمن الغذائي بشكل ملحوظ في 2019 في بعض بلدان منطقة القرن الأفريقي الكبرى بسبب الظروف المناخية المتطرفة والنزوح والصراع والعنف، وفي أواخر 2019، أشارت التقديرات إلى أن نحو 22.2 مليون شخص يعانون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، وهو ما يقل بدرجة طفيفة عما كان الحال عليه خلال حالة الجفاف القاسية والممتدة في المدة -2016-2017؛ وشهد شهر مارس وجزء كبير من نيسان جفافاً استثنائياً سقطت في أعقابه أمطار غزيرة وفيضانات غير اعتيادية في المدة من تشرين الأول إلى كانون الأول، كما كان الهطول الغزير بشكل غير اعتيادي في أواخر 2019 عاملاً في تفشي الجراد الصحراوي في منطقة القرن الأفريقي¹.

وعلى وفق دراسة «جون وتربري»، «الاقتصاد السياسي للمناخ في المنطقة العربية» في عام 2013، أدت موجات الجفاف السابقة على عام 2011 لتدمير الأراضي الزراعية في شرق سوريا التي ينتفع منها ما لا يقل عن 800 ألف شخص وتسببت في نفوق ما لا يقل عن 85% من الثروة الحيوانية، وتسبب ذلك في نزوح سكان المناطق الريفية للبحث عن فرص للعمل في المدن الكبرى وقاموا بتأسيس حزام من التجمعات العشوائية التي تحيط بالمدن الكبرى مثل حماة وحمص ودرعا وهو ما أسهم في تفجر الصراع في سوريا عقب استخدام نظام الأسد للقوة العسكرية ضدهم؛ وفي منطقة دارفور بالسودان، انخفاض معدل سقوط الأمطار بنسبة 30% وتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 70% وارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوي بمعدل 1.5 درجة؛ مما أدى لتفجر

1 - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. « تقرير صادر عن وكالات متعددة يسلط الضوء على تزايد علامات وآثار تغير المناخ في الغلاف الجوي واليابسة والمحيطات » ، 10 مارس 2020.

بيان-صحفي/تقرير-صادر-عن-وكالات-متعددة-يسلط-الضوء-على-<https://public.wmo.int/ar/media/>

تزايد-علامات-وآثار-تغير-المناخ-في-الغلاف

الصراع بين القبائل الرعوية والقبائل العاملة بالزراعة نتيجة الصراع على مراعي الماشية.²

وتتضح أهمية الموارد لدى التنظيمات الإرهابية في سعي تنظيم داعش للسيطرة على سدود الفلوجة والموصل في العراق، ومناطق زمار وسنجار وربيعة، بهدف التحكم في مياه نهر دجلة والفرات في العراق والموارد المائية في سوريا فضلاً عن السيطرة على المناطق الخصبّة القابلة للزراعة في الدولتين؛ وأكدت دراسة أعدها أرون سيان صادرة عن معهد السلام الأمريكي في يونيو 2011، إلى أن نشأة تنظيم «بوكو حرام» في نيجيريا ترجع إلى التحولات البيئية وتغير المناخ، حيث ارتبط تأسيس «مروي محمد» لتنظيم بوكو حرام في الثمانينيات بانتشار ضحايا الأزمات البيئية في نيجيريا وافتقارهم للطعام والمأوى والاحتياجات المعيشية الأساسية، وفي مرحلة تالية استفاد تنظيم بوكو حرام من هجرة 200 ألف مزارع تشادي إلى نيجيريا عقب موجات الجفاف والتصحر في تشاد، حيث قام بتجنيد عدد كبير من النازحين التشاديين ضمن مقاتليه.³

وحذر البنك الدولي قبل عدة أعوام من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أكثر الأماكن على الأرض عرضة للخطر نتيجة لارتفاع منسوب مياه البحر، ولاسيما المناطق الساحلية المنخفضة في مصر وتونس وليبيا وقطر والإمارات والكويت، كما توقع أن يتعرض عشرات الملايين في المنطقة لضغط نقص المياه بحلول عام 2025، وشح المياه نتيجة الجفاف سيؤدي بدوره إلى زيادة الضغط على موارد المياه الجوفية وإلى قلة المحاصيل الزراعية؛ مما سينعكس على اقتصاد هذه الدول، وعلى عائدات المحاصيل الزراعية والسياحة، وعلى معدلات البطالة والنزوح السكاني والصحة.⁴

ثانياً: واقع الالتزام الدولي بالنسبة لقضية المناخ:

تطور الاهتمام العالمي بالبيئة بدءاً من قمة الأرض (ستوكهولم 1972) التي نتج عنها قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومهمته العناية بشؤون البيئة والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة الإنسانية بوجه عام، ومروراً ببروتوكول كيوتو 1997، الذي حدد هدفاً عاماً أمام الدول الصناعية لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 2.5% عن

2- محمد عبدالله يونس. "كيف تسبب تغير المناخ في أزمات الشرق الأوسط؟"، مدونات البنك الدولي، 12 أكتوبر 2015.

<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/climate-change-conflict-mena>

3- المرجع السابق.

4 - رلي طباش. "التغير المناخي: لماذا يجب أن نقلق منه كثيراً في بلداننا العربية؟"، بي بي سي عربية، 23 أكتوبر 2019.

متاح على الرابط التالي: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50000024>

مستواها في عام 1990، وحتى اتفاق باريس للمناخ، الذي تم توقيعه في نيسان 2016، وكان أول اتفاق عالمي بشأن المناخ، حيث هدف إلى مواجهة الاحتباس الحراري وخفض الانبعاثات الدفيئة، وقد تم وفقاً لهذا القرار تخصيص مئة مليار دولار سنوياً مساعدات مناخية للدول النامية، وأخيراً مؤتمر مراكش حول المناخ عام 2016 وشاركت فيه 196 دولة بهدف متابعة المفاوضات والمحاور المختلفة لاتفاق باريس⁵.

لكن المشكلة تكمن في أن الأمر متروك للبلدان لتحدد الأهداف الخاصة بكل منها فيما يتصل بانبعاثات الكربون والغازات الدفيئة، وتبقي المساعدات المالية للبلدان النامية بهدف إجراء إصلاحات في مجال الطاقة أمراً اختيارياً؛ وإن حجر الزاوية في إتفاقية باريس -المتعلق بالنسبة المؤدية لخفض الانبعاثات عبر مدة زمنية معينة- يواجه مشكلة أن الحكومات قليلة التحكم فيما يصدر من انبعاثات، وغالباً ما تراوغ في التزاماتها عندما يتبين أنها مكلفة؛ وفي ظل أنه حدث خفض للانبعاثات في عدد من البلدان المتقدمة، لكنه لم يكن بالقدر الكافي، لتحديد التأثير الناجم عن زيادة الانبعاثات في البلدان النامية، والصين وحدها اضافت وحدها مقداراً تجاوز اجمالي الخفض بين 1990 و2009، وأسهمت بعض الدول المتقدمة أيضاً في زيادة الانبعاثات ومن بينها أستراليا وكندا وسويسرا⁶.

وبالنسبة للاجئي المناخ، فعلى الرغم من أن الميثاق العالمي للاجئين، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية 2018 يقر بأن العوامل المناخية والكوارث الطبيعية تؤدي إلى تزايد حركات اللجوء، إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه عالمياً أو ملزم قانونياً لمصطلح «لاجئو المناخ» الذي تناوله الأوساط الإعلامية والسياسية⁷؛ وقد تجاوزت بعض الصكوك الإقليمية، مثل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 بشأن الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا وإعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين لعام 1984، التعريف الضيق لاتفاقية جنيف. يقرون بأن الحماية الدولية قد تكون ضرورية للأحداث التي «تخل بالنظام العام بنحو خطير»؛ وبالتالي توفر الحماية

5- هويدا عبد العظيم عبدالهادي. "اتجاهات التطور العالمي في الاقتصاد الأخضر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، المجلد 53، ملحق البيئة والتنمية المستدامة، يوليو 2018. ص28.

6- بورغ سوروس. "إعادة النظر في النظام الدولي الجديد"، عالم المعرفة العدد 480، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص.ص:227-228.

7- محيي الدين حسين. "مهاجرو المناخ: هل الأسباب المناخية كافية لنيل حق اللجوء؟"، 19 يوليو 2017.

للنازحين بسبب الظروف المصاحبة للكوارث⁸.

وحتى في ظل وجود العديد من القوانين الإنسانية التي تنطبق على المهاجرين بغض النظر عن الأسباب، إلا أن معظمها غير ملزم وكثير من الدول لا تعترف بها، كما أنه لا يوجد اتفاقية دولية تنظم حق الأفراد من ضحايا تغيرات المناخ بالهجرة وعبور الحدود إلى البلدان أكثر أمناً والبقاء فيها، فيما يعرف بالفجوة القانونية، حيث يثار تساؤل بشأن الدول والجزر المعرضة للغرق تماماً؛ وبالتالي الاختفاء من على وجه الأرض، فضلاً عن مدى إمكانية القانون الدولي تنظيم الحقوق الاقتصادية بهذه البلدان أو الجزر فضلاً عن قضايا السيادة.

ثالثاً: التحديات التي تواجه حل مشكلة لاجئي المناخ:

أ- صعوبة اثبات السبب المؤدي لتدهور البيئي:

إن العدالة التصحيحية تتطلب علاقة سببية بين الخطأ الأساس الذي يُطلب إصلاحه والضرر الذي يتعرض له الضحايا، وفي حالة الهجرة بسبب المناخ، سيكون من الضروري إنشاء سلسلة سببية، تربط انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلدان المتقدمة، والآثار البيئية مثل الجفاف، والفيضانات، أو ارتفاع مستوى سطح البحر في البلدان النامية، وقرارات الهجرة. وقد يكون من الصعب تحديد الشرط الأول للصلة بين الانبعاثات والتأثيرات البيئية في البلدان النامية. وقد لا يكون التأثير البيئي مثل الجفاف أو الفيضانات ناتجاً عن انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالبشر. قد تكون هناك أسباب متعددة للفيضانات أو الجفاف، بما في ذلك السياسات البيئية التقليدية، وسياسات استخدام الأراضي في البلدان النامية، حيث إنه من الصعب إثبات أن الانبعاثات جاءت من العالم المتقدم لاختلاط الغازات الدفيئة بنحو موحد⁹.

8- Elizabeth Ferris, "Climate Change, Migration, Law and Global Governance", 44N.C. J. Int'l L. & Com. Reg.427 (2019). p: 433-444.

<https://scholarship.law.unc.edu/ncilj/vol44/iss3/3>

9- Katrina Wyman. "Responses to Climate Migration", Harvard Environmental Law Review, Vol.37. P: 193.

ب- الاصطدام مع العديد من جماعات الضغط والمصالح في الدول الصناعية الكبرى:

تتطلب إجراءات الحد من الانبعاثات، اتخاذ إجراءات مكلفة اقتصادياً على مسار التحول نحو الطاقة النظيفة، وزيادة الضرائب على بعض الصناعات وعمليات التعدين، مثل استخراج النفط والفحم؛ وصناعة الوقود الأحفوري مدعومة من جماعات مصالح راسخة في دوائر صنع القرار الدولي، وأي تحرك جاد نحو التحول إلى الطاقة الخضراء سيصطدم بهذه الجماعات ذات الصلة بشركات عملاقة ودول اقتصادها يعتمد على النفط، وكثيراً ما يُلمح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى الضرورات الاقتصادية كمحرك لسياساته البيئية؛ فقد عبّر في حزيران 2017 عن رفضه لوقوف أي شيء في طريق النهوض بالاقتصاد الأمريكي وتوفير الوظائف للأمريكيين؛ منتقداً فرض الاتفاقية لقيود مالية واقتصادية على بلاده، في الوقت الذي لا تُبدي فيه الاتفاقية مثل هكذا حزم تجاه الصين والهند على اعتبار أنهما مصنفتان من الدول النامية التي لا يترتب عليها -موجب الاتفاقية- التزامات مالية كما يترتب على الدول المتقدمة مثل أمريكا¹⁰.

ج- ارتفاع مخاطر الاستثمار في أفريقيا وكثير من الدول النامية:

من أهم تحديات الاستدامة البيئية في أفريقيا والعديد من دول الشرق الأوسط، ارتفاع مخاطر الاستثمار في العديد من دول تلك المنطقة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وفي هذا الإطار أطلق البنك الدولي مشروع التوسع الشمسي منذ عام 2015، الذي يجعل البنك الدولي ضامناً لشراء الحكومات للطاقة النظيفة المولدة من مشروعات القطاع الخاص في مجال الطاقة الشمسية، بينما تقدم وكالة ضمان الاستثمار التابعة لمجموعة البنك الدولي تأميناً سياسياً في حالة اندلاع الحروب، أو صراعات أو اضطرابات مدنية، ومن الدول المستفيدة من هذا المشروع في إفريقيا: زامبيا، والسنغال، ومدغشقر، وإثيوبيا¹¹.

10- استراتيجيات التفكير، «دبلوماسية المناخ: مابين الحواجز القانونية والحسابات الأحادية»، 13 أغسطس 2020.

<https://strategiecs.com/ar/analyses/climate-diplomacy-between-legal-barriers-and-one-sided-interests>

11- سمر الباجوري. «البيئة والتنمية المستدامة.. خبرات مصر وإفريقيا»، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، المجلد 53، ملحق البيئة والتنمية المستدامة، يوليو 2018. ص32.

د- اختلاف الرؤى:

يتضح كيف أن اثنتين من أهم الجهات الفاعلة في مجال تغيير المناخ تختلفان في وجهة نظرهم حول كيفية تحديد وضع لاجئي المناخ، حيث إن تعريف المشكلة للأمم المتحدة شمل كلاً من النزوح القسري والطوعي، في حين أن تعريف المشكلة في الاتحاد الأوروبي يتماشى مع فئة التهجير القسري، ويرجع ذلك إلى السمات الأساسية للمنظمات، حيث يؤثر حجم عضوية المنظمات في اتخاذ القرارات وتحديد التوجهات والمواقف، فرمما تميل الأمم المتحدة إلى وضع نفسها بشكل أكثر حيادية في القضايا الخاصة بلاجئي المناخ، بنحو أكبر من الاتحاد الأوروبي، حيث أنها تضم 193 عضواً مقارنة بالاتحاد الأوروبي المكون من 28 دولة؛ وبالتالي يتوجب على الأمم المتحدة ان تأخذ العديد من الآراء المختلفة في الحسبان، وإن حق الفيتو (الاعتراض) من قِبل الدول أعضاء مجلس الأمن قد يؤدي إلى عدم الاستجابة بنحو فعال في قضايا حساسة مثل لاجئي المناخ¹².

هـ - الانتقائية في مساعدة الدول المأزومة:

نشرت منصة Ensia الإعلامية -التي تركز على الحلول وتقديم تقارير عن التغيرات في كوكب الأرض ومنها التغيرات المناخية- بالتعاون مع جريدة الجارديان في حزيران 2017، تقريراً بعنوان: «التغير المناخي لن يؤثر على الجميع بشكل متساوٍ»، وتم تسليط الضوء فيه على أكثر سبعة مناطق في العالم متوقع أن تتفاقم فيها أزمة المناخ، والكوارث الطبيعية، وهي: منطقة موريسكا بإسبانيا، ومنطقة داکا بإندونيسيا، ومنطقة مفاوما بإندونيسيا، ومنطقة لونغجربين بالنرويج، ومنطقة مانواس التي تقع في البرازيل، ومدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدينة مانيل بالفلبين¹³.

وكانت تلك التقارير بمنزلة إنذار مبكر يدعو الدول المتقدمة والكبرى لتبني حلول استباقية تحد من تلك الأزمات المناخية أو أن تقلل منها إلى حدها الأدنى، إلا أننا وجدنا عدم الاهتمام بالدول المأزومة ولاسيما النامية مثلما تم الاهتمام بالدول المتقدمة أو التي على صلة مباشرة بها ومصالح متصلة، وظهر ذلك في عدم وصول مساعدات حقيقية للإغاثة من الكوارث للدول المأزومة

12- Moa Berglund. "Refugees, Migrants or Displaced People?", Uppsala Universitat, November 2018, P: 30.

13- John Vidal. "Climate Change will not affect everyone equally", Ensia, June 23, 2017. Available at: <http://edge.ensia.com/hot-spots/>

في افريقيا وغرب آسيا، وذلك مقارنة بالدول المتقدمة المعرضة للأخطار المناخية، فلم يتم إيلاء اهتمام مطلوب من المجتمع الدولي لدول اليمن، والسودان، والصومال، ووسط أفريقيا، والفلبين، وإندونيسيا، وذلك على عكس دول مثل أستراليا، والنرويج، وأسبانيا.

رابعاً: توصيات لحل مشكلة لاجئي المناخ:

1. تقترح منظمة العفو الدولية إصلاحاً في الطريقة التي تتقاسم خلالها الدول المسؤولية عن اللاجئين؛ يقوم على استحداث نظام يستخدم معايير ملائمة وموضوعية تضع تصور عن نصيب كل دولة في استضافة اللاجئين، ومن ثم، ينبغي استخدام هذه المعايير في التعامل مع الأبعاد الجوهرية لأزمة اللجوء العالمية القائمة، ويركز على بعدين، هما: إعادة توطين اللاجئين، والتخفيف من حدة الضغط على الدول المضيفة التي تستقبل أعداداً كبيرة جداً من اللاجئين؛ حيث يجب أن تكون مساهمات كل دولة متناسبة مع قدرتها على استيعاب اللاجئين ومساندتهم، باستخدام عوامل مثل إجمالي الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد، وعدد السكان، ومعدلات البطالة، وغيرها من العوامل التي تؤثر على قدرة البلد على استضافة اللاجئين وادماجهم¹⁴.

2. إحدى الطرق المبتكرة لتشجيع الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الانخراط أكثر في قضية التغير المناخي هي عبر إيجاد طريقة لربطها بالتحديات التي يواجهونها، حيث ستساعد زيادة الأعمال الخضراء، على سبيل المثال: في التخفيف من البطالة وتسريع النمو الاقتصادي، إذ إن تثبيت الطاقة المتجددة في المنازل والتحول إلى المركبات الكهربائية من شأنه أن يساعد الأسر على التعامل مع تكاليف الكهرباء والوقود والتدفئة المرهقة، والتحول نحو مصادر متجددة على المستوى الوطني من شأنه أن يساعد على تحسين أمن الطاقة وخفض تكاليف توليد الكهرباء وتشجيع الاستثمار الأجنبي في موارد الطاقة المحلية.¹⁵

3. من المهم تمتع مهاجري تغير المناخ بإمكانية الوصول إلى المحاكم والمساعدة القانونية على مستوى

14 - منظمة العفو الدولية. "التصدي للأزمة العالمية للاجئين: من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها"، أكتوبر 2016، ص: 69-70.

<https://www.amnesty.org/download/Documents/POL4049052016ARABIC.PDF>

15 - بندلي العيسى. «لماذا لا يهتم شباب المنطقة في مكافحة التغير المناخي»، مؤسسة فيدرش ايرت، 16 أبريل 2020.

shorturl.at/qsX47

مساو لمواطني الدول المضيفة، بحيث يكون لديهم وسيلة لتعزيز حقوقهم والدفاع عنها إذا لزم الأمر، فمن خلال التأكيد على اعتبارات حقوق الإنسان وأخذها في الحسبان في أثناء اتخاذ السياسات، تحسن الاحترام المؤسسي والمجتمعي لحقوق اللاجئين ومنهم لاجئي المناخ، ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه بعد اعتماد إعلان نيويورك للأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين في كانون الأول 2016، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النسخة النهائية من الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين، وتسعى هذه الوثيقة إلى توفير أساس لتقاسم الأعباء والمسؤوليات بنحو يمكن التنبؤ به ومنصف بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعي الرغم من أن الاتفاق ليس ملزماً قانوناً، إلا أنه يمثل الإرادة السياسية للمجتمع الدولي ككل لتعزيز التعاون والتضامن مع اللاجئين والبلدان المضيفة المتضررة¹⁶.

4. إن البلدان النامية يلزمها أن تزود بنحو أفضل بدعم دولي منسق ومطرود وكافٍ من أجل الحد من مخاطر الكوارث، ولاسيما البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية، والبلدان الأفريقية والبلدان متوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، من طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بعدة سبل منها تعزيز الدعم التقني والمالي، ونقل التكنولوجيا بشروط ميسرة وتفضيلية وعلى النحو المتفق عليه بين الطرفين لتطوير قدراتها وتعزيزها، فضلاً عن تعزيز فرص استفادة الدول من تبادل المعارف والمعلومات عبر الآليات القائمة، وإدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في برامج المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية في القطاعات المعنية بالبيئة وتحسين مستوى المعيشة.

5. إشاعة ثقافة عالمية توضح أن كلاً من الدول النامية والدول المتقدمة يتضرران من مشكلة التغير المناخي ولاجئي المناخ، وأنه يقع على عاتق الدول الكبرى والمتقدمة أن تحاول انتشار الدول المأزومة بالكوارث الطبيعية والمناخية من عثرتها، وخاصة الدول الأوروبية حيث إنها تربطها «مسؤولية تاريخية» تجاه أفريقيا - في إشارة إلى الحقبة الاستعمارية للدول الأفريقية-، ويؤكد وزير التنمية الألمانية «غيرد مولر» أن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية تغير المناخ بشكل خاص، مشدداً على ضرورة مساعدة سكان الدول المتأثرة بالتغير المناخي؛ لكي يكون لهم مستقبل في وطنهم الأصلي، حيث إن الحل الأفضل لإيقاف الهجرة هو «العدالة الاجتماعية العالمية».

16- Thea Philip. "Climate Change Displacement and Migration: An Analysis of The Current International Legal Regime's Deficiency, Proposed Solutions and A Way Forward for Australia", Melbourne Journal of International Law, Vol 19, P: 23-24.

6. تبني نهج متعدد الأبعاد بصدد الوصول للحد الأدنى من المخاطر على نازحي التغييرات المناخية، ويمكن أن تتراوح حلول هذه العملية بين التغيير في ممارسات الهجرة، مثل: أنظمة التأشيرات، ووضع تدابير حماية تقوم على حقوق الإنسان، والأهم من ذلك تفعيل خطة منسقة بين الحكومات الوطنية والمؤسسات والجهات المعنية في إطار موحد يجمع خبراء من مختلف المجالات وأيضاً التنسيق بين الحكومات وبعضها.